

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ١٤٠ لسنة ٢٠١٤

في شأن الأحكام الخاصة بتسليم المتهمين ونقل المحكوم عليهم
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون العقوبات ؛

وعلى قانون الإجراءات الجنائية ؛

وعلى القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٥٤ بالموافقة على اتفاقية تسليم المجرمين المعقودة بين
دول الجامعة العربية ؛

وعلى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بتسليم المجرمين ونقل المحكوم عليهم النافذة
في جمهورية مصر العربية ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

وبناءً على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر

القانون الآتي نصه :

(المادة الاولى)

مع عدم الإخلال بأحكام القوانين والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بتسليم المجرمين
ونقل المحكوم عليهم النافذة في مصر ، يجوز لرئيس الجمهورية بناءً على عرض النائب العام
وبعد موافقة مجلس الوزراء الموافقة على تسليم المتهمين ونقل المحكوم عليهم إلى دولهم ،
وذلك لمحاكمتهم أو تنفيذ العقوبة المقضى بها بحسب الأحوال ، متى اقتضت
مصلحة الدولة العليا ذلك .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويُعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ المحرم سنة ١٤٣٦ هـ

(الموافق ١٣ نوفمبر سنة ٢٠١٤ م) .

عبد الفتاح السيسي